جامعة الموصل

كلية الزراعة والغابات

قسم الاقتصاد الزراعي

المرحلة الثالثة

مادة تمويل وتسليف زراعي (عملي)

اعداد

د.م. احمد هاشم علي

د.م. وليد إبراهيم سلطان

م. صلاح فهمي شابا

م.م. ايمان فيصل محمد

مصادر التمويل الزراعي:

للتمويل الزراعي مصادر متعددة تتلخص في ثلاثة مصادر كما يلي[1]:

أولاً: الوراثة والزواج والهبة: قد يحصل المزارع على المزرعة ورأس المال بطريقة الوراثة، ان نظام الوراثة يحتم نقل الممتلكات ورؤوس الاموال من المالك إلى ورثته الا انه في بعض الاحيان لا يهتم الوريث بالمزرعة ورأس المال الذي يرثه مما ينعكس على انتاجية المزرعة وتطورها أو ان بعض الوارثين قد لا تتوفر لديهم الخبرة في الجوانب الزراعية الفنية مما ينجم عنه مشاكل في استثمار الارض الا إذا استعانوا بخبرة خارجية وقد تحدث المشاكل في حالة وجود اكثر من وريث للمزرعة الواحدة الامر الذي يؤدي إلى تفتها إلى وحدات زراعية صغيرة وهنا يتدخل المتسرع لتنظيم هذه الحالة عن طريق اصدار التعليمات والقوانين التي تعين الحد الادنى للحيازة الزراعية وغيرها من الامور المرتبطة بها.

كذلك يمكن الحصول على رأس المال الزراعي عن طريق الزواج أو الهبة ولكن في اغلب الاحيان تظهر مشاكل كالتي اشرنا اليها في موضوع الوراثة.

ثانياً: الادخار: يعتبر الادخار اهم مصادر تجميع رأس المال لغرض استثماره في الزراعة وهو ان يقوم الفرد المزارع بتوفير جزء من دخله وبشكل تدريجي واضافته إلى رأس المال المستثمر فالادخار ما هو الامتناع عن الاستهلاك الا ان هذا المصدر يتأثر بعوامل متعددة يمكن الاشارة إلى اهمها:

١. حجم الدخل وكيفية توزيعه بين الاستهلاك والادخار: فكلما كان الدخل مرتفعاً زاد الجزء المخصص للادخار، والعكس صحيح لذلك يلاحظ ان الميل للادخار منخفض في معظم الاقطار النامية لكون دخول المزارعين فيها واطئة جداً.

ان النظرية الاقتصادية تشير إلى ان جزءاً من الدخل الذي يحصل عليه الفرد، يذهب إلى الاستهلاك والجزء الاخر إلى الادخار Y = C + S ..."[2].

ان أي زيادة في الدخل يتم تقسيمها بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الادخار ولهذا فان المعادلة الاولى ستأخذ الشكل التالي:

---

(1) د. عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مصدر سابق، ص٢١٤.

(2) Y= الدخل، C= الاستهلاك، S= الادخار، A = التغير في الدخل، AC = التغير في الاستهلاك، AS = التغير في الادخار.

وبقسمة طرفي المعادلة على AY تحصل على

ان AC/AY يعني الميل الحدي للاستهلاك كما ان AS/AY تعني الميل الحدي للادخار ولهذا فان مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي دائماً الواحد صحيح فاذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠,٨ فان الميل الحدي للادخار يساوي ٠,٢ وهكذا والشكل رقم (١) التالي يوضح هذه الحقيقة.

ويمكن ان نوضح العلاقات بين الدخل والميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار في المثال الافتراضي الذي يوضحه الجدول رقم (١) الخاص بدالة الاستهلاك[٢].

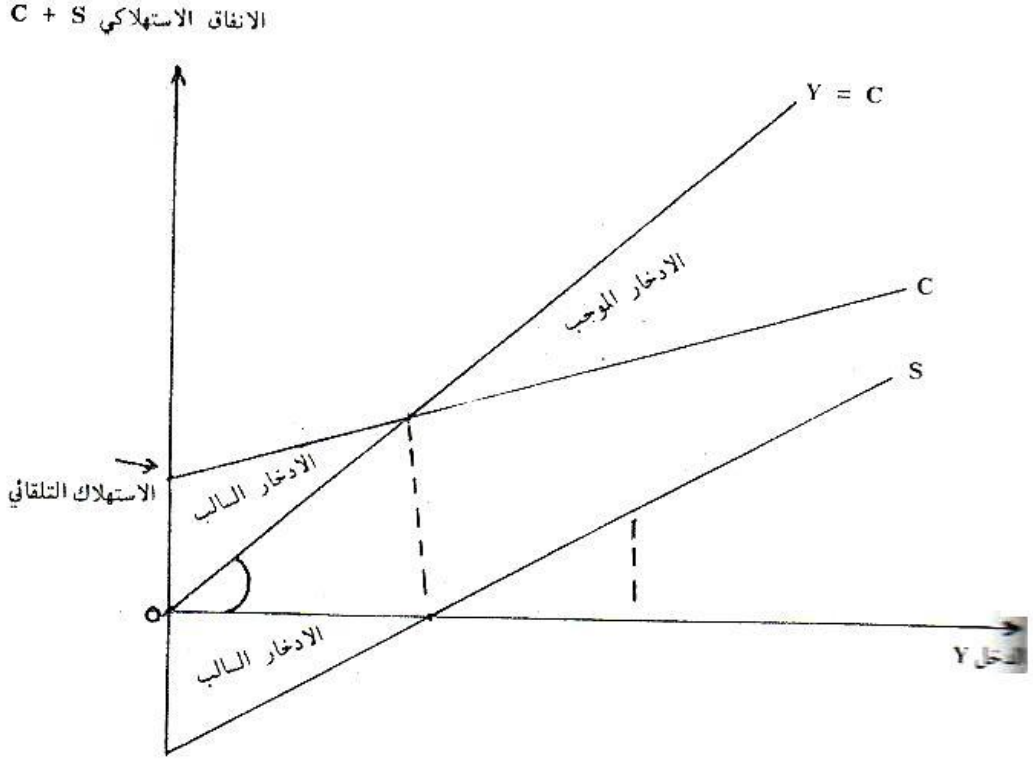

(٢) د. صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧، ص١٦٨.

جدول رقم (١)

العلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار (دالة استهلاك خطية)

الدخل	الاتفاق على الاستهلاك	الادخار الصافي	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
صفر	١٦٠	١٦٠-	-	-
١٠٠	٢٢٠	١٢٠-	٠,٦	٠,٤
٢٠٠	٢٨٠	٨٠-	٠,٦	٠,٤
٣٠٠	٣٤٠	٤٠-	٠,٦	٠,٤
٤٠٠	٤٠٠	صفر	٠,٦	٠,٤
٥٠٠	٤٦٠	٤٠+	٠,٦	٠,٤
٦٠٠	٥٢٠	٨٠+	٠,٦	٠,٤
٧٠٠	٥٨٠	١٢٠+	٠,٦	٠,٤
٨٠٠	٦٤٠	١٦٠+	٠,٦	٠,٤
٩٠٠	٧٠٠	٢٠٠+	٠,٦	٠,٤
١٠٠٠	٧٦٠	٢٤٠+	٠,٦	٠,٤

ان دالة الاستهلاك السابقة يمكن ان تأخذ شكلاً آخر يختلف عن الشكل السابق (الخطي).

يلاحظ من الجدول الافتراضي ان الميل الحدي للاستهلاك ثابت وكذا الحال بالنسبة للميل للادخار اي انه لا يتغير عند اي نقطة على هذه الدالة وذلك لان دالة الاستهلاك في هذا المثال خطية ولكن أو كانت دالة الاستهلاك غير خطية كما في الشكل رقمك (٢) التالي فان الميل الحدي للاستهلاك يتغير مع المتغير في مستوى الدخل وان قيمته تختلف من نقطة لاخرى على منحنى الدالة.

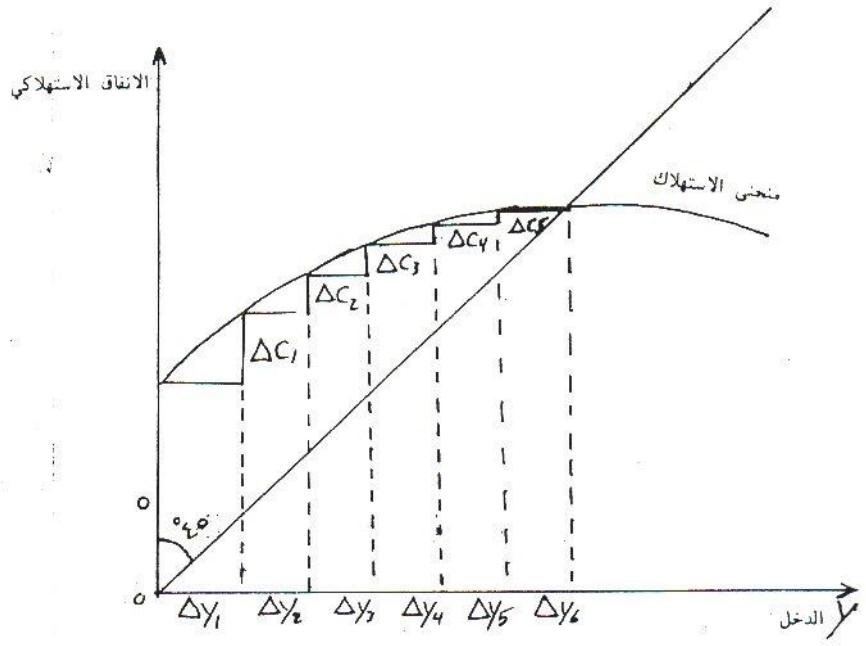

وهكذا نلاحظ من هذا الشكل ان الزيادات المتساوية في الدخل وهي @@@@ نؤدي إلى تحقق زيادة معينة في الانفاق الاستهلاكي مقدارها @@@@ ان هذه الزيادات المتتالية في الاستهلاك تتجه إلى التناقص بالتدريج مما يعني اتجاه الميل الحدي للاستهلاك في هذا الحالة إلى الانخفاض بالتدريج مع الزيادة في مستوى الدخل ان الزيادة في الدخل Y يتم تقسيمها بين الزيادة في الاستهلاك C والزيادة في الادخار S وكلما كانت الزيادة في الاستهلاك متناقصة ادت إلى زيادة في الادخار S وكلما كانت الزيادة في الاستهلاك متناقصة ادت إلى زيادة في الادخار بشكل متزايد لان مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك يساوي دائماً واحداً صحيحاً كما قلنا سابقاً والجدول الافتراضي رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢)

العلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار (دالة استهلاك غير خطية)

الدخل t	الاتفاق على الاستهلاك C	الادخار الصافي Y-C	الميل الحدي للاستهلاك AC/AY	الميل الحدي للادخار AS/AY
صفر	٣٠٠	٣٠٠-	-	-
١٠٠٠	١١٨٠	١٨٠-	٠,٨٨	٠,١٢
٢٠٠٠	٢٠٠٠	صفر	٠,٨٢	٠,١٨
٣٠٠٠	٢٧٥٠	٢٥٠+	٠,٧٥	٠,٢٥
٤٠٠٠	٣٤٠٠	٦٠٠+	٠,٦٥	٠,٣٥
٥٠٠٠	٣٩٥٠	١٠٥٠+	٠,٥٥	٠,٤٥
٦٠٠٠	٤٤٥٠	١٥٥٠+	٠,٥٠	٠,٥٠
٧٠٠٠	٤٨٥٠	٢١٥٠+	٠,٤٠	٠,٦٠
٨٠٠٠	٥١٥٠	٢٨٥٠+	٠,٣٠	٠,٧٠

وهكذا يمكننا استخلاص قاعدة عامة تفيدنا في التنبوء بسلوك المستهلكين الادخاري والاستهلاكي وتقضي هذه القاعدة انه في حالة زيادة دخول المستهلكين سوف نتوقع بصفة عامة توجيه جزء من هذه الزيادة لغرض زيادة الاستهلاك والجزء الاخر يوجه لزيادة المدخرات.

وهنا يجب الانتباه إلى ان مضمون هذه القاعدة يكون صحيحاً إذا اخذنا بنظر الاعتبار سلوك المستهلكين ككل وبمعنى اخر يصبح هذا التنبوء بالسلوك الادخاري والاستهلاكي صحيحاً بالنسبة للزيادة في الدخل القومي اما إذا اخذنا بنظر الاعتبار سلوك الفرد فاننا نجد ان مفهوم هذه القاعدة لا ينطبق على سلوك الافراد في كل الاحوال حيث يقوم البعض منهم احياناً خاصة من محدودي الدخل بانفاق كل الزيادة في الدخل على الاستهلاك دون ادهخار اي جزء من هذه الزيادة.

٢. سعر الفائدة: ان ارتفاع سعر الفائدة للاموال المدخرة في مؤسسات الادخار له تأثير ايجابي على اقبال وتشجيع الجمهور لزيادة مدخراتهم وسوف نوضح معنى سعر الفائدة والعوامل المؤثرة عليها في الفصول القادمة.

٣. توقع الجمهور الحصول على اسعار افضل في المستقبل اي انخفاض الاسعار وخاصة اسعار السلع الاستهلاكية منها لذا فانهم يؤجلون مشترياتهم من تلك السلع وبذلك فان الجزء المخصص من الدخل للانفاق الاستهلاكي سيصبح ضمن المدخرات.

٤. طبيعة الاستهلاك التي تعود عليها المزراعون وهذه لها علاقة وثيقة بالعدات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي فالمزارع وافراد اسرته قد يكتفون بابسط الطعام والاثاث والسكن ولكن في نفس الوقت نجدهم يبذرون القسم الاكبر من دخولهم في المناسبات كحفلات الزواج والولائم والمأتم وغيرها.

٥. مدى توفر مؤسسات الادخار وقبولها لاقل المبالغ المدخرة وطريقة تعاملها مع المدخرين فكلما كانت هذه المؤرسسات متعددة وقريبة من المزارعين وانها على استعداد لقبول اقل مبلغ مودع وان طريقة التعامل مع المدخرين بسيطة وغير معقدة كلما شجع المزارعين أو الفلاحين على ادخار الفائض من اموالهم دون اكتنازها وبالتالي وزيادة حجم المدخرات والعكس صحيح فضلاً عن ان اكتناز جزء من دخل المزارع في بيته قد يكون عاملاً مساعداً على انفاقه في اوجه الصرف الاستهلاكية.

٦. ان العامل الاخر الذي يحمل الافراد على الادخار هو التحسب لمواجهة الظروف الاقتصادية الطارئة في المستقبل له ولابنائه.

٧. قد يدخر المزارع بقصد تعويض المستنفذ من اصول رأس المال المتاح أو ربما لاستثمارات جديدة، خاصة إذا توقع الحصول على اسعار لمحاصيله في المستقبل.

٨. كما ان بعض الاقتصاديين يرون ان الطريقة الزراعية التي ورثها المزارع عن آبائه لها تأثير على الادخار وكذلك توقعه الحصول على اسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل[1].

٩. الاحتياط ضد الشيخوخة أو الرغبة في ترك لافراد العائلة في حالة وجود العائلة.

١٠. ان بعض الاشخاص يحبون جمع المال للمباهات اما الاخرين حتى وان ادى ذلك على حساب القدر المخصص للانفاق الاستهلاكي.

---

(1) د. عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص٢١٥.

أولاً: انـواع السـلف تبعـاً للغـرض الـذي تنعقـد مـن اجلـه السـلفة: (Purpose of Classlficatiom)

هذا النوع من السلف الزراعية يمكن تقسيمه إلى عدة انواع منها:

أ. **قروض الانتاج (Production loans)** وهي التي تستخدم في شراء البذور والاسمدة ومواد العلف والآلات وحيوانات المزرعة ان هذا النوع من السلف يمثل الجزء الاكب رمن قروض الاعمال المزرعية التي تتطلبها العملية الانتاجية للمزارعين سواء كانوا مالكين أو مستأجرين وتقدم هذه القروض عادة لآجال قصير أو متوسطة ان هذا النوع من القروض يمكن تقسيمه هو الاخر إلى قسمين هما:

١. **قروض التشغيل (Prodution)** وهي التي تطلب لغرض شراء مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والبذور والعلف والوقود واجور العمال الجارية.

٢. **قـروض الاسـتثمار (Investment)** وهـي التـي تطلـب لغـرض شـراء المواشـي والآلات الزراعية الضرورية للعملية الانتاجية وبعض المباني والحظائر.

ب. **القروض العقارية (Real estate lons)** وهي التي تستخدم في شراء المزرعة أو شراء الاراضي الاضافية للمزرعة وشراء المباني والانفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الاراضي والانفاق على البستنة واية تحسينات اخرى تجرى في المزرعة وعادة تكون هذه القروض طويلة الاجل.

ج. **قـروض التنظيمـات التعاونيـة الزراعيـة (oans to farm Coperative prganizations:)** وهي التي تستخدم بمجابهة مصاريف التشغيل والانفاق على الجمعية وعلى المخزون السلعي وعلى الابنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

د. **القروض الاستهلاكية (Consumption credit)** وهي السلف التي تستعمل للحصول على السلع والخدمات التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالانتاج الزراعي وانما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر فالقروش الاستهلاكية لا تربو بالاستعمال ولكنها تنقص بالاستهلاك لذلك ينبغي الاحتراس من التمادي في منح مثل هذه القروض إلى الفلاحين لشراء السلع غير الضرورية كالاثاث وجهاز التلفزيون والراديو وغيرها والقروض في مثل هذه الحالة لا تساعد على حل مشاكل الفلاحين بل ربما تزيد منها كما ان القروض الاستهلاكية تصبح ضرورية للفلاحين بل ربما تزيد منها كما ان القروض الاستهلاكية تصبح ضرورية للفلاحين في حالة تعرضهم للافلاس لاسباب خارجة عن ارادتهم كالظروف المناخية السيئة والظروف السعرية غير المتوقعة

ان مثل هذه القروض ضرورية لشراء الطعام والملبس للمزارع وافراد اسرته من اجل ان يستمروا في النشاط الانتاجي اما السلع غير الضرورية فيؤجل شراؤها إلى حين الحصول على الدخل المزرعي المناسب.

وقد يكون من الصعوبة فصل السلف الاستهلاكية عن السلف الانتاجية بالنسبة إلى الفلاح وذلك لاندماج الادارة المزرعية ببيت وشؤون الاسرة الفلاحية فالمزارع الذي يحصل على قرض انتاج على سبيل المثال، ويشتري معدات واسمدة وبذور وغيرها فانه قد يشتري ايضاً بعض السلع الاستهلاكية لافراد اسرته في طريق عودته إلى البيت من مبلغ هذا القرض كذلك فان الصرف على غذاء وكساء الفلاح وافراد اسرته من مبلغ القروض الاستهلاكية سينعكس دون شك على العملية الانتاجية بشكل غير مباشر ذلك لان الاسرة الفلاحية هي التي تكون عنصري الادارة والعمل في العملية الانتاجية فاذا تحسنت صحة المزارع وافراد اسرته فان ذلك ينعكس على مقدار نشاطهم وعطائهم في العملية الانتاجية وبالتالي زيادة الانتاجية[٤].

ثانياً: انواع السلف بالنسبة لآجالها (Time Classlflcation)

من الشائع ان تقسيم السلف الزراعية وفقاً لآجالها إلى ثلاثة اقسام قصيرة ومتوسطة وطويلة الا ان هذه التقسيمات ليست نهائية ولا توجد حدود فاصلة تماماً بين هذه الانواع الثلاثة.

فالسلف التي تطلب من اجل شراء المزرعة والعقارات واستصلاح الاراضي تكون في الغالب طويلة الاجل وتكون اجالها عادة اكثر من ست سنوات الا ان الباحث غالباً ما يواجه صعوبة في التمييز بين السلف قصيرة الاجل والمتوسطة الاجل فعلى سبيل المثال هل يمكن اعتبار السلف القصيرة الاجل والتي تدور من سنة إلى اخرى سلفاً متوسطة الاجل؟ أم تبقى من السلف القصيرة الاجل؟ فافتراض ان السلف قصيرة الاجل لا تزيد مدتها على سنة واحدة واذا اعتبرت قصيرة الاجل وفقاً لهذه الغرض فاذا تعتبرها في حالة تدويرها لسنين متعددو؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تبقى متباينة ما زالت اراه المختصين مختلطة على مدة كل نوع من تلك السلف ولهذا فان بعض المختصين يقسمون السلف الزراعية حسب اجالها إلى قسمين رئيسين فقط[٦].

وعلى اية حال ما دام التقسيم الشائع بين اوساط المختصين في موضوع التسليف الزراعي هو ثلاثة اقسام، كما قلنا، وذلك حسب المدة المتفق عليها بين جهة الاقراض والجهة المفترضة فسنعتبرها ثلاثة اقسام نحاول استعراضها كما يلي:

( ) Ibid pp. 19-20.

( ) Willim G. murray op. cit p 21.

١. **سلف قصيرة الاجل (Shrt-term credit)** وهي تلك السلف التي تكون مدتها بضعة شهور ولا تزيد على السنة الواحدة وهي تطلب لشراء اسمدة وبذور والمبيدات الحشرية والعلف الحيواني وادوات الحقل اليدوية لمكافحة الحشرات والحصاد وجني الحاصلات والاعمال الحقلية كالحراثة وكري الانهر وغيرها من انواع النفقات الجارية التي يجب ان تغطيها الايرادات المتحصل عليها من بيع المنتجات الزراعية في الموسم والسنة التي صرفت هذه السلف على العمليات الزراعية المتصلة بانتاجها فهي تستخدم لتوفير رأس المال الجاري في الانتاج الزراعي كما ان هذا النوع من السلف يطلب في بعض الحالات لمساعدة الفلاحين في الامور المعاشية عند تعرضهم للازمات الاقتصادية.

٢. **سلف متوسطة الاجل (Intermedlatr Credit)** وهي تلك السلف التي تكون مدتها لعدد من السنين لا تزيد على اية حال على الخمس سنوات وتستخدم للاغراض التالية[١]:

١. شراء الدواجن والمواشي وحيوانات الحقل الاخرى كالاغنام والابقار والعجول ومناحل العسل ودود القز وغيرها وما يقتضي لها من مواد وعلاف ومكائن تفريخ الدجاج وصناعة الالبان والمكائن الخاصة بانماء الثروة الحيوانية وبناء احظائر وادامتها وصيانة المكائن.

٢. شراء المكائن الزراعية كالمضخات والساحبات والحاصدات والاتها وادواتها الاحتياطية ووسائط نقل الوقود والماء والمنتجات الزراعية.

٣. تمكين المغارسين والتعابة من شراء حصة الشريك من الارض والشجر.

٤. فك العقارات الزراعية من الرهن المثقلة به على ان لا تقل المدة عن سنة واحدة من تاريخ الرهن وان يكون الدين ناشئاً من قرض زراعي.

٥. نفقات تحضير الارض لاعمال البستنة كالحراثة وتطهير الانهر والسواقي وشراء الاسمدة والتسوية وتكثير اشجار الفاكهة وكل متطلبات اعمال البستنة الدورية.

٦. الصرف على اسواق وحوانيت التعاونيات الزراعية والمشاريع الصناعية الزراعية.

٧. قروض الجمعيات التعاونية الزراعية النقدية المعطاة لها لغرض تمكين اعضائها المنتمين اليها حديثاً من تسديد الديون الزراعية المترتبة عليهم.

٧. تمكين المزارع المستلف سلفاً قصيرة الاجل من تاجيل دفعها سنة أو الاكثر في حالة هبوط دخله وعدم قدرته على الدفع.

---

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص٢٣٠-٢٣١.

وبصورة عامة فان السلف متوسطة الاجل تطلب لغرض تمويل المشروعات الاستثمارية التي تعطى عائداً في مدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات ويراعى عند تقديم تلك السلف ان يتناسب حجمها وشروط التسديد مع مقدرة المزارع على الدفع ومع الوقت الذي يأتي فيه عائد تلك المشروعات.

٣. **سلف طويلة الاجل (Long-term Credit)** وتتراوح مدتها من ٦ سنوات إلى ١٥ سنة أو إلى ٣٠ سنة كما جاء في بعض المصادر[1]، ان هذا النوع من السلف يطلب للاغراض التالية:

١. شراء الاراضي الزراعية الجديدة أو شراء المزرعة أو الاراضي لغرض توسيع تلك المزرعة.

٢. اقامة المنشأة الثابتة كالابنية والمستودعات وغرض التبريد ومعامل تصليح المعدات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية.

٣. استصلاح الاراضي وشق الجداول والمبازل وحفر الابار على اختلاف اعماقها.

٤. انشاء البساتين الجديدة وتوسيع القائم منها وخاصة باشجار النخيل وعلى اية حال فان هذا النوع من السلف يستعمل عادة لتمويل رأس المال الثابت في العمل المزرعي.

---

(1) د. عبد التواب اليماني، مصدر سابق، ص٤٠.

ثالثاً: انواع السلف حسب انتاجية القرض المتوقعة (Productlvity Classiflcation)

لابد ان تقرر بان هناك صعوبة في التنبؤ بانتاجية القروض الزراعية لمختلف الاغراض ومع ذلك فان البعض يقسم السلف الزراعية حسب مقدار الناتج المحتمل الحصول عليه من استعمال القروض وكما يلي[1]:

١. **السلف الايجابية (Posltive Credit)** وهي تلك القروض التي تمكن المتقرض (المزارع) من الحصول دعلى فائض صافي أي ان المقترض يحصل على دخل يمكنه من ايفاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك ولابد ان يكون مصدر هذا الفائض هو زيادة الدخل الناشيء عن زيادة في الانتاجية الزراعية بسبب استخدام السلفة ذاتها وليس بسبب ارتفاع الاسعار للسلع التي استخدمت السلفة في انتاجها.

٢. **السلف المحايدة (Neutral Credlt)** وهذه تتضمن شكلين الاول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد التي لم تدفع أو تسدد كما خطط لها ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد اصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق اي فائض ولهذا فانه يطلق عليها احياناً للسلف الحدية وتقدم هذه السلف عادة لتمكين المزراعين من مواجهة للظروف الطكارئة أو غير المواتية أو اوقات الكساد وهي بذلك تساعد المزارع على الاستمرار في عمله والمحافظة على مركزه المالي ولكنها لا تحقق له اضافة صافية في الدخل.

٣. **السلف السلبية (Negative Credit)** وهي تلك السلف التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي اذي يغطي اصل الدين والفائدة المترتبة عليه وذلك بسبب عدم خبرة المزارع وادراكه للعوامل التي تؤدي إلى كفاءة استخدام القروض في المجالات الانتاجية المختلفة ولذلك فانها تسمى بالسلف غير المنتجة أو تحت الحدية[2].

رابعاً: انواع السلف تبعاً لنوع الضمان (Securlty Classflcation)

ان السلف التي يحصل عليها الافراد أو المؤسسات من مصادر الائتمان في الغالب تكون مضمونة بكفالة شخص أو ضمان مادي وفيما يلي انواع السلف وفقاً لضماناتها:

( )Willam Gmurray op. Cit pp. 27-28.

( )lbld. P. 65.

١. **السلف غير المضمونة (Unsecured Credit)** وهي بشكل عام من السلف قصيرة الاجل ان ظروف الممولين بصورة عامة تحتم وجود الضمانات من قبل المقترضين ولكن قد يحدث ان احد المقترضين (الفلاحين) يحل على قرض من احد الممولين بدون ضمانات مادية منقولة أو غير منقولة بمجرد كون المقترض احد الاصدقاء أو الاقارب أو غيرها من العلاقات أو المكانة الاجتماعية لذلك الشخص.

ان السلف غير المضمونة مادياً تكون قليلة الحجم ولفترة قصيرة وربما يترتب عليها فائدة ولهذا يطلب على هذا النوع من السلف بالسلف المضمونة شخصياً أو السلف ذات الضمان الشخصي ان هذا النوع من السلف غير شائع بين الاوساط التمويلية.

٢. **السلف المضمونة (Secured Credit)** وهي السلف الشائعة بين الاوساط التمويلية وتلعب دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي الزراعي وهي عدة انواع:

أ. **القروض المضمونة برهن عقاري (Real estat mortgage lons)** كالاراضي الزراعية والمباني وغيرها من الاستثمارات الثابتة وتكون هذه القروض عادة طويلة الاجل.

ب. **القروض المضمونة برهن منقول (Chattel mortgage loans)** والرهن متعدد الاشكال أو الانواع منها:

١. المحاصيل الحلقية على اختلاف انواعها.

٢. المحاصيل الحيوانية.

٣. المكائن الزراعية كالمضخات والساحبات وغيرها من المعدات الزراعية.

٤. السلع أو البضائع المخزونة والتي يمكن نقلها من مكان لاخر.

٥. أو مزيج مما ذكر آنفاً.

ج. **قروض لقاء اعطاء وصل قانوني أو ما يعرف بالكمبيالة أو غيرها من الاوراق المالية (Warehouse recipt lonas)** في بعض الاحيان تصبح الدولة عن طريق مؤسساتها هي الضامنة للمدنين لدى نفس مؤسساتها وذلك عندما ترغب الدولة في مساعدة صغار المزارعين الذين لا توجد لديهم الضمانات المطلوبة للحصول على السلف الزراعية شريطة ان يكون هؤلاء المزارعين ضمن تنظيمات اجتماعية واقتصادية وليس بشكل فردي ومن المعتاد ان تكون قيمة الضمانات اكبر بكثير من قيمة السلفة التي تعقد من الدائن لكي يضمن الدائن البلغ المقترض في حالة الانخفاض المحتملة لقيمة تلك الضمانات مستقبلاً.

ومن الملاحظ ان تكون قيمة السلفة تتراوح بين ٤٠%-٦٠% من قيمة العقار المرهون سواء كان منقولاً أو غير منقول فاذا قدرت قيمة الارض الزراعية أو المحاصيل على اختلاف انواعها أو غيرها من الضمانات على سبيل المثال بـ(٥٠٠٠) دينار فان قيمة القرض تتراوح بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠) دينار فقط.

وعلى اية حالة ان الضمانات الزراعية تبقى مرهونة بسياسة الائتمان الزراعي التي تنتجها الدولة ومدى تدخلها في تخطيط وتنفيذ تلك السياسة.

خامساً: انواع السلف تبعاً لمصدر التسليف أو لنوع المقرضين (Lender Classlfication)

ان هذا النوع من السلف يتكون مما يلي:

١. قروض الاقارب أو المعارف Relatives of borrower

٢. قروض المستثمرين الافراد Private Investors

٣. قروض المصارف التجارية Commercieal banks

٤. قروض شركات تجهيز المعدات Equipment companies

٥. قروض الشركات التمويلية Finance companies

٦. قروض شركات الاقراض الخاصة بالمواشي Livestock loan companies

٧. قروض جمعيات التسليف الانتاجي الخاصة بادارة الائتمان الزراعي Production credit associations of the farm credit

٨. قروض خاصة بادارة منزل الفلاح famers Home Adminisration

٩. قروض مصارف الجمعيات التعاونية Banks For Cooperatives of F. C. S.

١٠. قروض شركات التجهيزات والمخصبات الكيمياوية والنباتية Fertilizer and supply Companies

١١. قروض الاتحادات التسليفية Credit unions

١٢. قروض جمعيات التسليف السلعي Commodity credit corporation

١٣. قروض الوسطاء والتجار Merchants and dealers

١٤. قروض شركات التأمين Insurance companies

سادساً: انواع السلف تبعاً للمقترض Borrower Classification

ان هذا النوع من السلف يتضمن ما يلي:

أ. محاصيل القطن الحنطة الذرة.

ب. محاصيل الخضر على اختلاف انواعها.

٢. القروض الخاصة بالفلاحين المنتجين للماشية Livestock farmers

أ. مربي الماشية.

ب. ممن الحملان.

ج. اصحاب مزارع منتجي الالبان.

د. مربي الدواجن.

٣. القروض الخاصة بالفلاحين المنتجين للمحاصيل الحقلية والحيوانية Genral purpose farmers

٤. القروض الخاصة بالفلاحين المنتجين لمحاصيل خاصة Special Crops

أ. فلاحي الفاكهة والبستنة.

ب. اصحاب المشاتل.

ج. منمي الفطر.

د. التعاونيات الفلاحية.

هـ. طلبة التعليم المهني.

سابعاً: انواع السلف تبعاً لنوع المحصول الزراعي النباتي والحيواني:

ان هذا النوع من السلف يتضمن الانشطة الزراعية التالية:

١. البستنة على اختلاف انواعها من نخيل وحمضيات والاشجار النفضية باصنافها المختلفة واشجار الزينة وغيرها سواء وضفت تلك السلف في انشاء بساتين جديدة أو استخدمت لتطوير القائم منها نحو الافضل.

٢. المحاصيل الحلقية كالحبوب على اختلاف انواعها والقطن والبنجر وبقية المحاصيل الحقلية الاخرى.

٣. الثروة الحيوانية المتضمنة للنشاطين الرئيسيين هما:

أ. الماشية على اختلاف انواعها سواء وجهت لاغراض الحليب أو اللحم.

ب. الدواجن لاغراض البيض واللحم.

٤. الثروة السمكية.

٥. محاصيل الخضر الصيفية والشتوية على اختلاف انواعها.

الاستخدام الامثل لرأس المال:

مما لاشك فيه ان الوسيلة المناسبة التي يمكن الاستعانة بها في التعرف على الاستخدام الامثل لاي عنصر من عناصر الانتاج هو التحليل الحدي (Marginal anakysis) إذ توضح النظرية الاقتصادية بانه يمكن بلوغ احسن مستوى للانتاج عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي (Mdrginal Value product) مع الكلفة الحدية لعنصر الانتاج، وبما ان رأس المال هو احد عناصر الانتاج المهمة فان الاستخدام الامثل له يتحدد بتساوي قيمة الناتج الحدي مع الكلفة الحدية والمتمثلة بسعر الفائدة السائد ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (٤) التالي:

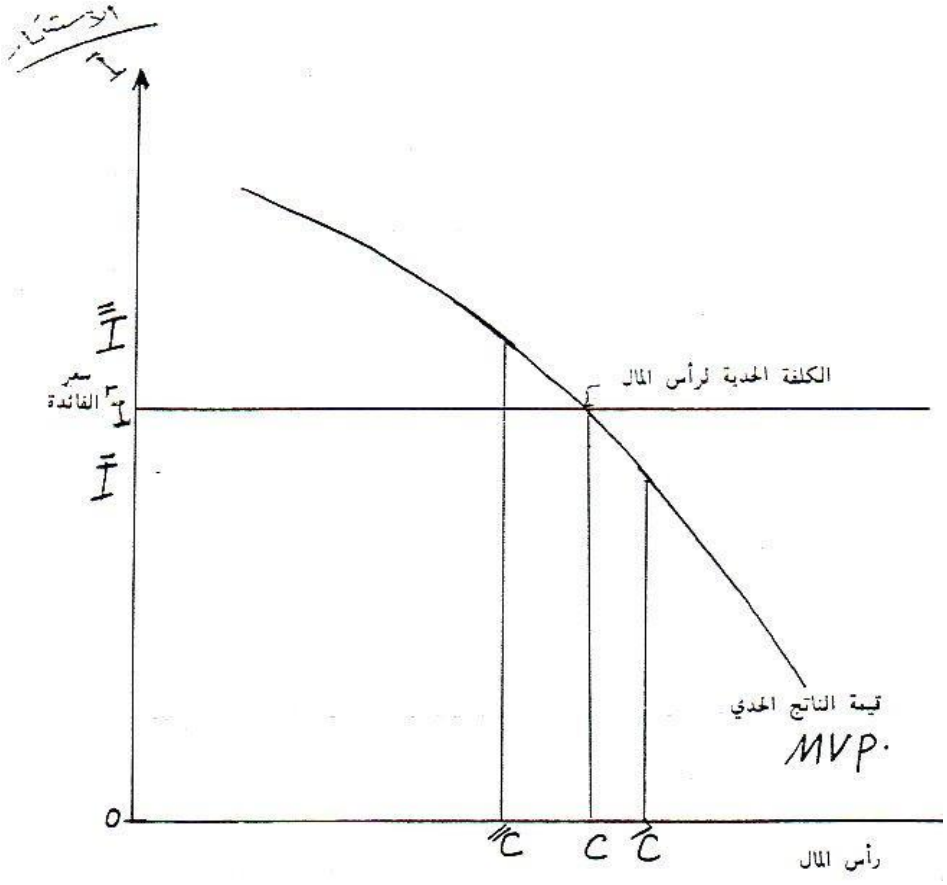

شكل رقم (٤) الكمية المثلى من رأس المال الذي ينبغي استخدامه في العملية الانتاجية

وهكذا يمكن تعين الكمية المثلى من رأس المال الذي ينبغي استخدامه في العملية الانتاجية والتي تتحدر بالمقدار (OC) نتيجة تقاطع منحني الكلفة الحدية لرأس المال مع قيمة الناتج الحدي في نقطة (E) وبسعر فائدة مقداره (OI).

ولكن منحني الناتج الحدي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على وسائل الانتاج بسبب الاكتشافات الجديدة أو بسبب التغير في كفاءة الادارة المزرعية فاذا تغير منحني الناتج الحدي إلى الاعلى معنى ذلك ان عوائد الدينار اصبحت تسمح بتوظيف المزيد من رأس المال من اجل زيادة الكفاءة الانتاجية للمزرعة وقد يتطلب ذلك الحصول على رأس المال من خارج المزرعة (الاقتراض).

ان قرار المزارع بشأن طلب القرض بتوقف على تأثير الوحدات النقدية المتعاقبة من القرض على العوائد المزرعية فهو يطلب القروض ما زالت العوائد الحدية تفوق التكاليف الحدية إلى تتساوى الايرادات الحدية مع التكاليف الحدية لرأس المال والمتمثلة بسعر الفائدة تنقسم القروض الزراعية زمنياً إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل فعند حاجة المزارع إلى قروض قصيرة الاجل لتمويل الاستثمارات المتعلقة بمستلزمات الانتاج مبيدات تقاوى اسمدة بفائدة مقدارها ٥% مثلاً فان مبلغ القرض المطلوب سيتحدد بمقدار (OA) كما في الشكل رقم (٥) التالي:

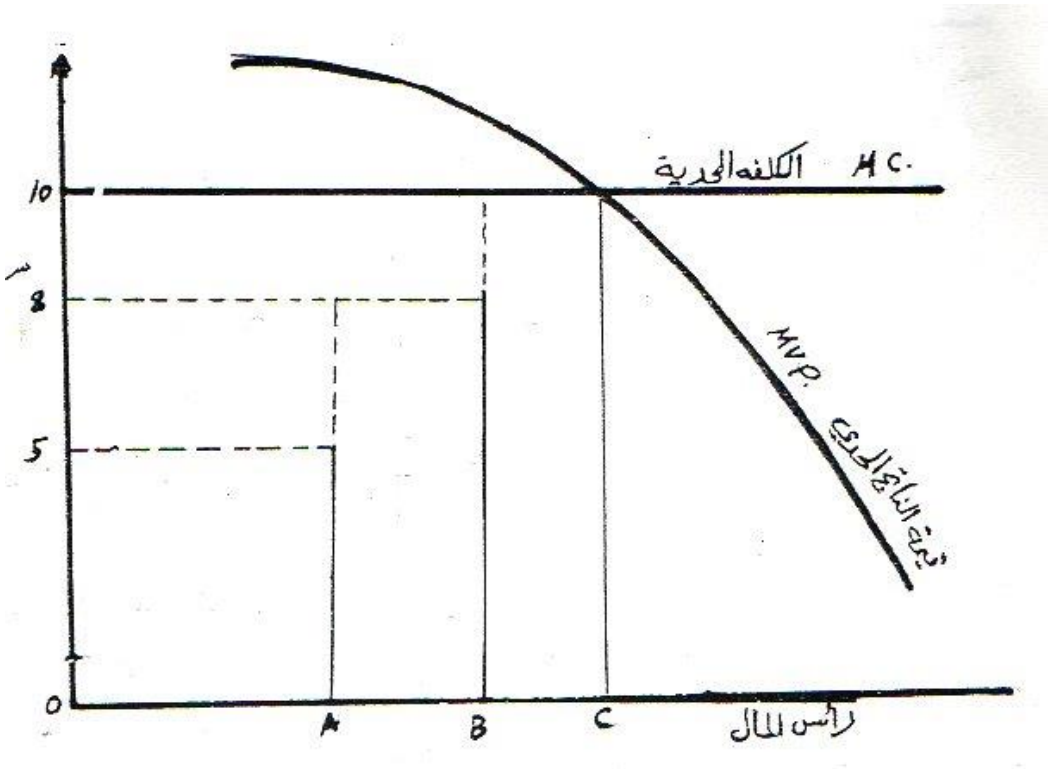

شكل رقم (٥) المقدار المثالي من رأس المال المقترض وفق التقسيم الزمني للقرض

الا ان المزرعة بحاجة إلى قروض متوسطة أو طويلة الاجل لتغطية حاجاتها من الموجودات الثابتة (المباني والمعدات والاراضي ... الخ) فتحدد الكمية المطلوبة بـ(OB) عندما يكون بسعر الفائدة ٨% وذلك لان الكلفة الحدية تزداد بزيادة سعر الفائدة على القروض ومع ذلك فان فرصة تحقيق المزيد من الفوائد من رأس المال المستثمر مازالت قائمة عندما تتساوى الكلفة الحدية لرأس المال مع قيمة الناتج الحدي.

الا ان ارتفاع الكلفة الحدية تؤدي إلى تقليل رأس المال المستثمر إذا لم ترتفع قيمة الناتج الحدي وهكذا فان الاستثمار يمكن ان يستمر مادامت الفوائد الاضافية لرأس المال المستثمر في مشروع معين تفوق تكاليف الفرص البديلة لمشاريع اخرى.

عند استخدامنا التحليل الحدي في دراسة طلب القروض هناك عاملان ينبغي اخذهما في الاعتبار[٢]: وهما ان التحليل الحدي يستخدم في الوقوف على الغرض الامثل لاستخدام القرض.

وثانيهما: ان التحليل الحدي يستخدم في الوصول إلى الحد الامثل لحجم القرض عند توجيهه في الغرض الذي تم اختياره فيه.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الافتراضي التالي[٢]:

مزارع يمتلك (٤٠٠٠) دينار وامامه ثلاث فرص استثمارية تتمثل بثلاثة مشاريع انتاج حيواني يستطيع ان يستثمر رأسماله في واحد أو اكثر من المشاريع الثلاثة أو مزيج منها مع الافتراض بان رأس المال يستعمل باضافات كل واحدة منها الف دينار كل مرة والجدول التالي رقم (٣) يبين العوائد المتوقعة لكل الف دينار اضافية يستثمرها المزارع في كل مشروع.

جدول رقم (٣)

العوائد الصافية من كل (١٠٠٠) دينار اضافية مستمثرة

كمية رأس المال	تسمين الاغنام	تسمين العجول	انتاج الالبان
الالف الاولى	١٣٠٠	١٥٠٠	١٤٠٠
الالف الثانية	١٢٠٠	١٣٥٠	١١٥٠

(١) د. عبد التواب اليماني، محاضرات في التمويل الزراعي، مصدر سابق، ص٦٣.

(٢) د. هاشم علوان السامرائي، ادارة الاعمال المزرعية، مطابع دار السياسة الكويت ١٩٨٣، ص٥٦-٥٧.

الالف الثالثة	١٢٠٠	١٢٥٠	١١٠٠
الالف الرابعة	١١٠٠	١٢٠٠	٩٥٠
المجموع٤٠٠٠	٤٨٠٠	٥٣٠٠	٤٦٠٠

معدل الفوائد لكل دينار مستثمر بالنسبة للمشاريع الثلاثة

٤٠٠٠/٤٨٠٠ = ١،٢٠٠ دينار مشروع لحم الغنم.

٤٠٠٠/٥٣٠٠ = ١،٣٢٥ دينار مشروع لحم الابقار.

٤٠٠٠/٤٦٠٠ = ١،١٥٠ دينار مشروع الالبان.

ان المنطق الاقتصادي يقتضي استثمار الالف الاولى في مشروع تسمين العجول لانه يعطي عائداً مقداره (١٥٠٠) دينار وهو يفوق جميع الفوائد لبقية المشاريع الاخرى اما الالف الثانية والثالثة والرابعة فتستثمر في مشروع انتاج الالبان وتسمين العجول وتسمين الاغنام على التوالي لان كل من تلك المشاريع يفوق الذي بعده في حجم الفوائد التي يحققها اي ان مجموع الفوائد من استثمار كامل المبلغ المذكور يساوي (٥٥٥٠) دينار، وهو اعلى عائد يمكن الحصول عليه بالمقارنة فيما لون استثمر المنتج (المزارع) كامل رأسماله في احد المشاريع المشار اليها في الجدول رقم (٣).

ان دراستنا للجدول المذكور توضح بان هناك فرص باقية امام المزارع المذكور في الحصول على المزيد من الفوائد المزرعية فيما لو استثمر المزيد من رأس المال لذلك فهو يلجأ إلى الاستلاف من المؤسسات الاقراضية رأس المال المطلوب ولكن ما هو الحجم الامثل من القرض المطلوب في هذا المثال؟

عند اجراء بعض الحسابات البسيطة يمكن القول بان الحجم الامثل للقرض المطلوب هو (٧) الاف دينار حيث اننا نعلم بان رأس المال المملوك كان اربعة الاف دينار وعند اضافة مبلغ السبعة الاف دينار المبلغ المقترض يكون مجموعهما (١١) الف دينار ليستثمر في المشاريع وعندئذ سوف تعطي عوائد صافية يبلغ مجموعها (١،٣٥٠) ديناراً وتصبح في هذه الحالة عوائد الدينار المستثمر الواحد (١،٣٥٠) دينار اما لون استثمر ذلك المزارع الفاً اخرى في مشروع الالبان لتعرض إلى خسارة تقدر بـ(٥٠) خمسين دينار الامر الذي يؤدي إلى هبوط عائد الدينار الواحد إلى (١،٢٣٥) دينار.

التفصيل الزمني للنقود:

ان انشاء المشاريع يتطلب استخدام رأس المال لشراء مستلزمات الانتاج وكذلك شراء الموجودات الثابتة وهي بمجموعها تشكل التكاليف الثابتة والمتغيرة في فترة زمنية معينة املا في الحصول على الثمار أو الايرادات من تلك المشاريع في فترة زمنية لاحقة لذلك فان قرار الاستثمار يعتمد على مقدار التضحية برأس المال في الوقت الحاضر للحصول على قدر اكبر منه في الفترة اللاحقة وهذه التضحية تعتمد على ما يلي:

١. طموحات المستثمر وظروف المخاطرة اللايقين التي تكتنف انشاء مثل ذلك المشاريع.

٢. فرص الاستثمار المتاحة ومدى توفر رأس المال اللازم لذلك.

٣. معدلات العوائد التي يمكن ان تتحقق من المشاريع في المستقبل وهل انها تغطي تكاليف الانتاج بما فيها اسعار الفائدة السائدة في المؤسسات الاقراضية.

٤. مهارة وخبرة المستثمر بظروف الانتاج والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد ذلك لان النقود المستثمرة في الوقت الحاضر لها قيمة تختلف عن النقود التي يمكن الحصول عليها في الوقت اللاحق في صورة ايرادات من المشاريع المقامة ويمكن التعرف القيمة المستقبلية للنقود (Future Value of apresent Sum) باستخدام الفوائد المركبة (Compound Interests) وفقاً للصيغة التالية:

$$FN = PO (1 + 1)n$$

إذ ان:

FN = القيمة المستقبلية

PO = قيمة الاستثمار في الوقت الحاضر

I = معدل سعر الفائدة

N = العمر الانتاجي للمشروع

لذلك فان قيمة المبلغ (١٠٠٠) دينار المستثمر في احد المشاريع الزراعية وبفائدة مقدارها ٣% مثلاً في نهاية سنة واحدة يساوي:

$$FN = 1000 (1 + 0.03) = 10300 \text{ ID}$$

وفي نهاية السنة الثانية من عمر المشروع $1000 (1 + 0.03)2 = 10609$ ID

وفي نهاية السنة الثالثة من عصر المشروع $FN = 1000 (1 + 0.03)3 = 10927.27$ ID

وهكذا نتعرف على القيمة المستقبلية للاستثمار الحالي حسب عمر المشروع الانتاجي.

التفصيل الزمني وفائدة رأس المال: يفضل الانسان عادة ان يحصل على ما يريد مبكراً اي انه لا يرغب بتاجيل ما يستطيع الحصول عليه اليوم إلى غد أو بعده فهو يفضل المتعة العاجلة عن المتعة الاجلة كما ان الا لم الاجل اهون عليه من الا لم العاجل وتفصيل الاستهلاك العاجل على الاستهلاك الاجل هو ما يعبر عنه الاقتصاديون بالتفصيل الزمني ان التفصيل الزمني هذا يعد من الخصائص الغريزية للانسان لذلك فكلما كانت غرائزه اقرب إلى حالتها الفطرية ازداد تفضيله ولو قدر ان بقي الانسان على حالته الفطرية لوقف التفصيل الزمني مائلاً دون مبادلة قيمة عاجلة باخرى آجله لكن التفصيل الزمني يختلف باحلاف درجة الرقي الفكري والمادي للانسان فهو عند المتعلم اقل منه عند الجاهل وهو عند الغني اقل منه عند الفقير ولكن مهما بلغ الانسان من رقي فكري ومادي فان التفصيل الزمني عنده لا يمكن ان ينعدم بحيث يجعله يقف على الحياد بين الاستهلاك العاجل والاستهلاك الاجل فمعدل التفصيل الزمني للفرد يكون عادة في صالح الحاضر وما دام الامر كذلك فالفرد لا يقدم على تضحية قيمة عاجلة في سبيل الحصول على قيمة آجله الا إذا كانت الآجلة اكبر من العاجلة بمقدار يكفي لتعويضه عن الانتظار والفرق من القيمة الآجلة والقيمة العاجلة ما يطلق عليه بفائدة رأس المال[٢]، وهكذا بين ان فائدة رأس المال ما هي.

جزاء تضحية التفضيل الزمني أو جزاء الانتظار ولكن ينبغي ان لا يفهم بان الانتظار هو مجرد تأجيل الاستهلاك مه الاحتفاظ به القوة الشرائية التي تخول الفرد حق الاستهلاك وانما المقصود منه هو فقدان السيطرة لاجل معلوم على تلك القوة الشرائية فالنقود المكتنزة لا تتكاثر من تلقاء نفسها مهما طالت مدة اكتنازها بل ربما تفقد من قوتها الشرائية بتقادم الزمن اذن فائدة رأس المال ليست جزاء الحرمان من اشباع الحاجات كما يضن الاقتصاديون الكلاسيك وانما هي جزاء فقد السيطرة على القوة الشرائية للنقود لمدة معينة أو تضحية السيونة كما تسمى احياناً لذلك تعرف الفائدة على رأس المال بانها وسعر التبادل على قيمة الاموال بين الوقت الحاضر والمستقبل[٤].

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف الفائدة على رأس المال بانها ثمن استخدام رأس المال في العملية الانتاجية.

---

(٢) أ. د. محمد مظلوم حمدي، مصدر سابق، ص٢٣٩-٢٤٠.

( ) Hopkin, Barry, Baker, flnancial management in Agricuitur, the Inteersiats Printer and publisbers Iac, U.S.A. 1973 p. 123.

ويتقاضاها الدائن لقاء تنازله عن القوة الشرائية لرأس ماله خلال فترة معينة من الوقت إلى المدين ويبرز الاقتصاديون دفع الفائدة على رأس مال على اساس انتاجيته ويعزى المدين دفع الفائدة إلى الاعتبارات التالية:

١. عدم الرغبة والقدرة على الانتظار إلى ان تتوفر لديه الاموال اللازمة لشراء مستلزمات الانتاج الزراعي حيث ان انتاج الفلاح موسمياً يتطلب توفر رأس المال لخدمة محصوله في الوقت المناسب اي قبل بدء الموسم بوقت ملائم مما يدعوه إلى الاقتراض لشراء ومواجهة احتياجاته المختلفة فهو لا ينتظر إلى ان يتكون لديه قدر من رأس المال بعد فوات موسم الزراعة.

٢. المقدرة الانتاجية للقرض ان المدين يمكن ان يستثمر مبلغ القرض في مشروع انتاجي يتحقق معه دخلاً يزيد على قيمة القرض مضافاً اليه الفائدة المترتبة على مبلغ القرض اثناء فترة الاقتراض الامر الذي ترتب معه فائضاً يكون حافزاً للانتاج اما الدائن فانه يسوغ (يبرز) استحقاقه للفائدة بما يلي:

١. مقابل الانتظار على القرض فالمقرض يقبل الفائدة نظير تنازله عن استخدام قدر معين من ماله في الوقت الحاضر باعطائه للمدين للانتفاع به خلال فترة معينة من الوقت اي ان الفائدة على رأس المال هي جزاء الانتظار عن الفترة من وقت تسليم هذا القرض إلى حين استرجاعه.

٢. المسوغ الاخر هو ان الدائن يتحمل نوعاً من المخاطرة لماله عندما يعطيه لغيره ليستغله أو يتصرف به فالفائدة هي ثمن المخاطرة المترتبة على عملية اقراض رأس المال إلى الاخرين بالرغم من وجود الضمانات فهمها يكن من امانة المفترض وحرصه على الوفاء بالتزاماته كاملة فان احتمال عجزه عن الدفع لا يمكن ان يكون مستحيلاً هذا بالاضافة إلى المخاطرة التي تنشأ عن احتمال تغير القوة الشرائية للنقود فاذا انخفضت القوة الشرائية للنقود اثناء فترة القرض استرد المقترض مبلغاً معادلاً في قيمته الاسمية المبلغ الذي اقرضه ولكنه مغايراً له في قيمته الحقيقية ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

نفرض ان شخصاً اقرض اخر مبلغ (١٠٠) دينار عام ١٩٦٠ على ان يسترده بعد سنة بفائدة قدرها ٥% في السنة وبعد انتهاء السنة ارتفع مستوى الاسعار بنسبة ١٠% معنى ذلك ان قيمة النقود قد انخفضت بنفس النسبة وعليه فان القيمة الحقيقية لمبلغ قيمته الاسمية (١٠٠) دينار تساوي (٩٠) دينار فقط ومن ثم فان القيمة الحقيقية لمبلغ القرض مع الفائدة المترتبة عليه (١٠٥) دينار يساوي ٩٤,٥ دينار وهكذا فان المقرض يترد مبلغاً قيمته الحقيقية ٩٤,٥ دينار وبما ان المبلغ الذي اقرضه قيمته (١٠٠) دينار فان سعر الفائدة الحقيقي يساوي ٥،٥% في

السنة على الرغم من ان الفائدة الاسمية تساوي ٥% ولهذا فان بعض الاقتصاديين يفرقون بين نوعين من الفائدة[٩].

١. سعر الفائدة الاسمي أو النقدي.

٢. سعر الفائدة الحقيقي.

الا ان البعض الاخر منهم يشير إلى انواع اخرى من سعر الفائدة.

اما النظريات التي ناقشت بحث سعر الفائدة فاهمها:

١. النظرية الكلاسيكية: وملخصها ان سعر الفائدة السائد في السوق المالية في اي وقت هو السعر الذي يحقق التعادل بين الطلب على رأس المال الذي تحدده فرص الاستثمار وعرض رأس المال الذي تحدده الرغبة في الادخار[١٠] ومعنى ذلك ان سعر الفائدة في هذه النظرية يتحدد بالادخار والاستثمار.

ان النظرية الكلاسيكية تقوم على قرضين رئيسين:

أ. مرونة دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة بدرجة تجعل معها أي تغير مناسب في سعر االئدة ياتي باستثمارات مساوية لاي حجم محقق من المدخرات.

ب. ان سعر الفائدة يتغلب بحرية كاملة وبدرجة يحقق معها تساوي الادخار مع الاستثمار وعلى وجه السرعة فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة المدخرات ولكن بنفس الوقت فائض المدخرات يحمل سعر الفائدة إلى الهبوط وهكذا تتساوى المدخرات مع الاستثمارات في نقطة التوازن كما في الشكل رقم (٦) أي ان سعر الفائدة وفقاً للنظرية الكلاسيكية يتحدد بتعادل الادخار والاستثمار.

الا ان الدراسات التطبيقية لم تؤيد حقيقة فروض النظرية الكلاسيكية فهناك عوامل اخرى غير الفائدة تؤثر في القرارات الاستثمارية مثل توقعات المستقبل ومعدل التغير في الطلب الجاري على سلع الاستهلاك أي ان دالة الاستثمار غير مرنة بالنسبة لسعر الفائدة.

---

(٩) د. محمد مظلوم حمدي، مصدر سابق، ص٣٨٩.

(١٠) المصدر السابق، ص٣٩٠.

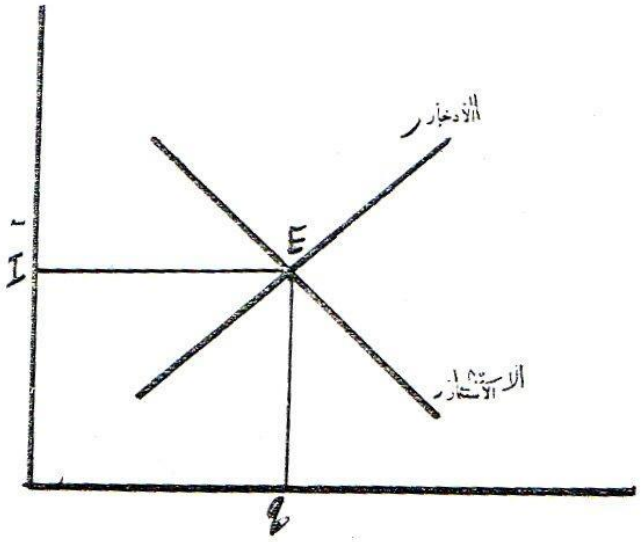

شكل رقم (٦) يوضح كيف يتحدد سعر الفائدة وفقاً للنظرية الكلاسيكية

كما ان تقلب سعر الفائدة بحرية كاملة وبالشكل الذي يحقق تساوي المدخرات مع الاستثمارات امر مشكوك فيه فالمصارف المركزية وسياسة الاقراض التي تتبع من قبل المصارف الاخرى تتحكم بسعر الفائدة.

٢. اما النظرية الاخرى في سعر الفائدة هي النظرية الكنزية: حيث ان كنز اول من ناقش الكلاسيك بموضوع الفائدة على رأس المال وملخص نظريته ان سعر الفائدة هو السعر الذي يحقق التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود ويتوقف الطلب على النقود على حالة التفضيل النقدي أو السيولة النقدية Liquidity Preference اما عرض النقود فهو عبارة عن الكمية الاجمالية للنقود التي تحددها السلطات النقدية في البلد اي ان سعر الفائدة وفقاً للنظرية الكنزية يتحدد نتجية تفاعل الطلب على الارصدة النقدية مع عرض النقود كما يوضحه الشكل رقم (٧).

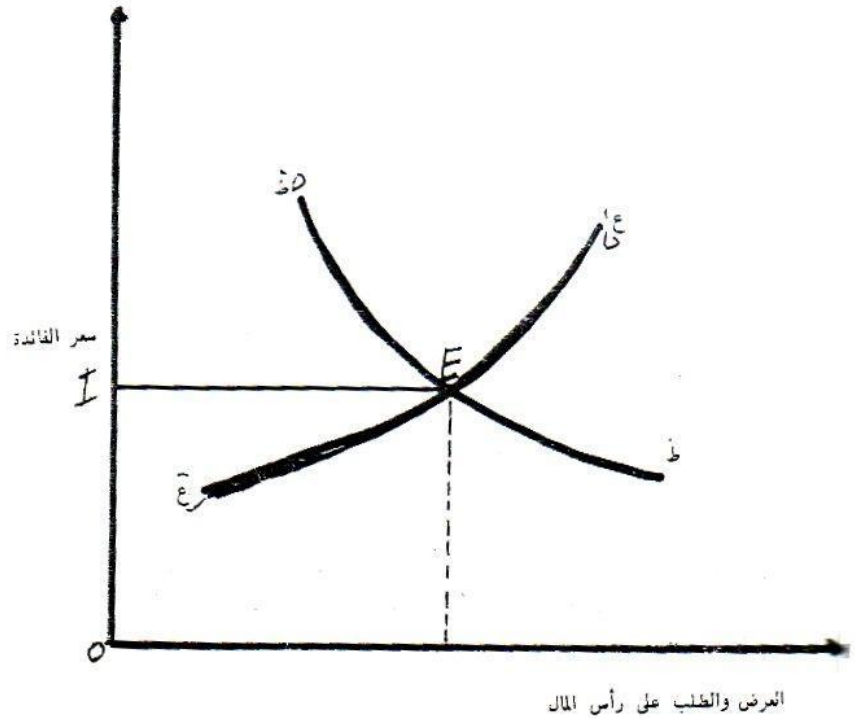

شكل رقم (٧) يوضح كيف يتحدد سعر الفائدة وفقاً للنظرية الكنزية

وباختصار فان النظرية الكلاسيكية تعتبر الفائدة مكافأة للادخار اما النظزية الكنزية فانها تعتبر الفائدة مكافأة للمساهمة فيما اسماه كنز بافضلية السيولة (Liquidity Prefernce).

انواع الفائدة على رأس المال:

سبق وان عرفنا الفائدة بانها ثمن استخدام رأس المال وهذا الثمن قد يأخذ صور واشكال حسب الفلسفة وراء اخذ الفائدة أو حسب طريقة دفعها أو تسديدها (Method of Charging Interest) فيما يلي انواع واشكال سعر الفائدة:

– الفائدة البسيطة (Straight Interest) وهي التي تدفع عادة في نهاية مدة القرض فاذا كان حجم القرض (١٠٠٠) دينار مثلاً ولمدة سنة كاملة وبفائدة ٥% فهذا يعني ان المقترض سوف يستلم (١٠٠٠) دينار مقابل دفع (٥٠) ديناراً في نهاية المدة بالاضافة إلى مبلغ القرض.

وبحسب هذا النوع من الفائدة وفقاً للصيغة التالية:

مبلغ القرض = م × ن × ف

حيث م = مبلغ القرض

ن = مدة القرض

ف = سعر الفائدة

٢. الفائد المركب (Compound Interest) سبق الاشارة اليها في موضوع التفصيل الزمني للنقود.

٣. الفائدة المخصومة (Discount Interest) وهي الفائدة التي تؤخذ مقدماً من مبلغ القرض فاذا كان القرض في مثالنا السابق مخصوصاً بفائدة ٥% فان المفترض (المزارع) يستلم فقط (٩٥٠) ديناراً بدلاً من (١٠٠٠) ديناراً. وانه سيدفع إلى المقرض (المصرف) (١٠٠٠) دينار في نهاية مدة القرض وهي سنة واحدة كما في المثال.

لاحظنا في الفائدة البسيطة ان المقترض دفع مبلغاً قدره (٥٠) دينار من اجل استعمال (١٠٠٠) دينار اما في الفائدة المخصومة فانه دفع مبلغاً قدره (٥٠) ديناراً من اجل استعمال (٩٥٠) دينار فقط ان نسبة الفائدة الفعلية في الفائدة البسيطة هي ٥% اما في الفائدة المخصومة كانت حوالي ٥،٢٦ %.

ان الفائدة المخصومة سببت للمقترض خسارة تتمثل في عدم استثمار مقدار النقود البالغة (٥٠) ديناراً طيلة فترة القرض لذلك فان المقترض إذا كان بحاجة إلى مبلغ (١٠٠٠) وبفائدة مخصومة مقدارها ٥% عليه ان يقدم طلب القرض بمبلغ (١٠٥٢,٦٣) ديناراً من اجل الحصول على مبلغ (١٠٠٠) دينار لان خصم الفائدة مقدماً معناه ان سعر الفائدة الذي تم بموجبه القرض هو اكثر من السعر المتفق عليه.

ان طريقة حساب هذا النوع من الفائدة تتم وفق الصيغة التالية[٧]:

النسبة المئوية للفائدة = ب/أ × ١٠٠

حيث أ = مجموع الفائدة المخصومة

ب = مجموع المبلغ المدفوع للمقترض

سعر الفائدة الموحد (aflat Interest)[٨] وهو السعر الذي يحسب على اصل المبلغ ولمدة سنة بغض النظر عن مدة القرض فيما إذا كانت اقل من ذلك فمثلاً عند منح قرض مقداره (١٠٠٠) دينار لمدة (٤) اربعة اشهر بمعدل فائدة قدره ٦% فان مبلغ الفائدة الواجب دفعه وفق

( ) Ronald D. Kay, Farm management Mcgraw Hill London 1981 p. 228.

( ) William G. Murray Agricultuaral flnonce op. clt. P. 133.

هذه الطريقة هو (٦٠) ديناراً بينما يبلغ (٢٠) ديناراً فقط عند ربط معدل الفائدة بمدة القرض الفعلية وهي اربعة اشهر بمقتضى الفائدة البسيطة.

ان دفع مبلغ (٦٠) دينار وفقاً لسعر الفائدة الموحد لغرض استعمال (١٠٠٠) دينار معناه ان معدل الفعلي (actualrate) يبلغ (١٨%) سنوياً.

٥. الفائدة على المتبقي من القرض: ان هذا النوع من الفائدة يتناقص بتناقص حجم القرض فمثلاً إذا كان لدينا قرض بحجم (٦٠٠) دينار وبفائدة (٨%) ولمدة (٦) اشهر ويطلب تسديده خلال ستة اقساط متساوية من الاصل فيكون مقدار الفائدة المدفوع (١٤) دينار كما موضحة في الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)

مدفوعات الفائدة لقرض (٦٠٠) دينار بواقع ستة اقساط متساوية بفائدة (٨%)

الشهر	مقدار الفائدة بالدينار
كانون ثاني	٤
شباط	٣،٣٣
آذار	٢،٦٧
نيسان	٢،٠٠
مايس	١،٣٣
حزيران	٠،٦٧
المجموع	١٤،٠٠

٦. الفائدة المضافة: وهو ان يضاف مقدار الفائدة على حجم القرض ثم يقسم على عدد الاقساط المطلوبة هذه الصيغة تستخدم في بعض القروض العقارية والقروض المتعلقة بالمكائن والسيارات وبعض المعدات الشبيه بذلك فاذا اقترض احد المزارعين مبلغاً من المال مقداره (١٠٠٠) ديناراً لشراء سيارة لنقل المنتجات الزراعية وتوريد المستلزمات الانتاجية بفائدة مقدارها ٨% وان مدة القرض سنتان ونصف السنة يسدد القرض باقساط شهرية متساوية مع الفوائد المترتبة عليه.

١٠٠٠ × ٠,٠٨ × ٢,٥ = ٢٠٠ ديناراً مجموع الفوائد

١٠٠٠ × ٢٠٠ = ١٢٠٠ ديناراً مبلغ القرض مع الفوائد

١٢٠٠ × ٣٠ = ٤٠ ديناراً مقدار القسط للشهر الواحد

ولحساب نسبة الفائدة لمثل هذه الحالة تستخدم المعادلة التالية:

نسبة الفائدة السنوية = ن (ب + ق)/٢ × أ ١٠٠٠

حيث:

أ = مجموع الفوائد التي ينبغي دفعها

ب = مقدار المبلغ المقترض

ن = عدد سنوات القرض

ق = مقدار القسط الواحد

لذلك فان نسبة الفائدة السنوية لهذه الحالة تساوي ١٥،٤%.

الاقتراض ونسبة المخاطرة في المشاريع الزراعية:

لاحظنا قبل قليل كيف يمكن التعرف على نسبة المخاطرة في المشروع الزراعي من خلال استخدام معامل التعديل وان ارتفاع هذه النسبة هي السبب وراء انخفاض صافي العوائد أو صافي الايرادات المتوقعة من ذلك المشروع وان هذا الانخفاض له تأثير سلبي على المشاريع أو المؤسسات الانتاجية التي تعتمد في رأسمالها الاستثماري على رأس المال المملوك والمفترض اكثر من المؤسسات الانتاجية التي تعتمد في رأسمالها الاستثماري على رأس المال المملوك فقط وكلما ترتفع نسبة رأس المال المقترض بالمقارنة من رأس المال المملوك ترتفع فيها نسبة المخاطرة تلك المخاطرة المتمثلة بنسبة الخسارة التي تصيب رأس المال المملوك أو صافي قيمة الموجودات المزرعية ولعل الجدول الافتراضي رقم (١٧) التالي يوضح ذلك[1].

يلاحظ من الجدول المذكور رقم (١٧) ان زيادة رأس المال المقترض مع عدم وجود يقين (اللايقين) بمقدار العوائد المتوقعة من المشروع كان له الاثر السلبي على رأس المال المملوك عندما انخفضت العوائد بمقدار ١٠% من مجموع رأس المال المستثمر فقد تبين ان نسبة الانخفاض المذكور ادت إلى انخفاض مقداره ٤٠% من رأس المال المملوك عندما شكل رأس المال المفترض ضعف رأس المال المملوك لذلك ينبغي على المزارع أو مدير المشروع الزراعي اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة وتنفي المشاريع التي تقل أو تنعدم فيها حالة انخفاض العوائد وبعبارة اخرى ترتب المشاريع وفقاً لمقدار صافي العائد المتحقق من كل مشروع ومن ثم تنفيذ المشروع الاكثر عوائداً ثم الذي يلبه وهكذا.

جدول رقم (١٧)

اثر الاقتراض على رأس المال المملوك عند انخفاض عوائد المشروع الزراعي بالدينار

نسبة السيولة المالية				
الفقرات	صفر	٠,٥	١,٠	٢,٠
راس المال المملوك	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
راس المال المفترض	–	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

[1] لجاسم محمد حسيب العزي والدكتور فارس عماشة، دور المصارف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية، مصدر سابق، ص١٣٨.

راس المال الكلي	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
انخفاض العوائد بواقع ١٠%	٥٠٠٠	٧٥٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
من مجموع راس المال				
الفائدة على الاموال المفترضة بواقع ٥%	–	١٢٥٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠
مجموع الخسارة	٥٠٠٠	٨٧٥٠	١٢٥٠٠	٢٠٠٠٠
نسبة الخسارة من رأس	%١٠	%١٧,٥	%٢٥	%٤٠
المال المملوك				

ان مثل هذه الدراسات تخدم المزارع والمؤسسات الاقراضية إذ ان نجاح المشروع يجعل المزارع قادراً على الايفاء بالتزاماته ومنها تسديد القروض في اجالها المحددة وبالتالي فان مؤسسات الاقراض قد ضمنت اموالها كاملة غير منقوصة.

ان عملية تقويم المشاريع الزراعية تتطلب من المحلل اتخاذ بعض القرارات في ضوء اللايقين لذا يلزمه الامر الاستفادة من التجارب السابقة للمشاريع والمتعلقة بالتكاليف والايرادات قبل عملية التقويم لكي يكون له مرشداً في معرفة التطورات المستقبلية لتلك المشاريع وما يتوقعه من تكاليف وايرادات مباشرة وغير مباشرة.

ان القيمة المتوقعة للنقد المتدفق في حالة اليقين التام لم تكن له اكثر من قيمة واحدة اما تأثير اللايقين على قرارات المستثمر فله تأثير الكبير على قيمة الموجودات المزرعية خلال العمر الانتاجي للمشروع لذلك فلابد من استخدام الطرق الاحصائية معروفة أو التركيز على نظرية توزيع الاحتمالات لمعرفة درجة المخاطرة فقد يلاحظ ارتفاع التدفق النقدي في احد المشاريع الا ان معامل الاختلاف أو التباين كبير وقد يلاحظ العكس في مشروع اخر انخفاض لقيمة المتوقعة للنقد المتدفق مع انخفاض في معامل التباين (C.V).

ان اختيار احد المشاريع يعتمد على رغبة المستثمر وتفضيله له وتتوقف درجة التفضيل على المركز المالي له ومدى تحمله المخاطرة من اجل الحصول على عوائد كبيرة ومع ذلك غالباً ما يفضل انخفاض التدفق النقدي للمشروع مع انخفاض قيمة التباين لذلك المشروع.

ولتوضيح فكرة استخدام نظرية الاحتمالات في تقويم المشروع الزراعي يفترض وجود مشروعين ذات احتمالية مختلفة للنقد المتدفق كما يوضحها المثال الافتراضي في الجدول رقم (١٨) التالي[٢]:

جدول رقم (١٨)

تباين احتمالات لتدفق النقدي لمشروعين مختلفين

مشروع أ		مشروع ب	
الاحتمال	التدفق النقدي بالدينار	الاحتمال	التدفق النقدي بالدينار
٠,١	١٠٠٠	٠,١	١٠٠٠
٠,٢	١٢٥٠	٠,٢٥	٢٠٠٠
٠,٣٥	١٥٠٠	٠,٤٠	٣٠٠٠
٠,٢٥	٢٠٠٠	٠,١٥	٤٠٠٠
٠,١	٢٥٠٠	٠,١	٥٠٠٠٠

ان الخطوة الاولى لمعرفة اي المشروعين اكثر قيمة للنقد المتدفق المتوقعة هي التعرف على المتوسط الحسابي لكلا المشروعين في الجدول رقم (١٧) فبالنسبة لمشروع:

(أ) فان المتوسط الحسابي يساوي = ٠,١ × ١٠٠٠ + ٠,٢ × ١٢٥٠ + ٠,٣٥ × ١٥٠٠ + ٠,٢٥ × ٢٠٠٠ + ٠,١ × ٢٥٠٠ = ١٦٢٥ دينار

اما المتوسط الحسابي لمشروع ب يساوي = ٠,١ × ١٠٠٠ + ٠,٢٥ × ٢٠٠٠ + ٠,٤ × ٣٠٠٠ + ٠,١٥ × ٤٠٠٠ + ٠,١ × ٥٠٠٠ = ٢٦٥٠ دينار

يلاحظ من هذه المتوسطات ان القيمة المتوقعة للنقد المتدفق من المشروع ب هي اكثر من القيمة المتوقعة للنقد المتدفق من المشروع أ ولكن هذا الحكم غير دقيق إذ ان هذه النتيجة غير كافية فلابد من التعرف على معامل الاختلاف أو التعبير (C . V.) بكلا المشروعين

---

(٢) جاسم محمد حبيب العزي، تقييم المشاريع الزراعية تحت ظروف المخاطرة واللايقين، مصدر سابق، ص٢٣٥.

ومقارنة بعضهما ببعض وعند ذلك نقبل المشروع الاقل تبايناً وعليه فان الامر يستلزم حساب الانحراف المعياري لكلا المشروعين.

وهكذا يتبين ان معامل الاختلاف لمشروع ب اكبر من معامل الاختلاف لمشروع أ ومعنى ذلك ان درجة المخاطرة في المشروع ب اكبر منها في المشروع أ لذلك فسوف يتم اختيار المشروع أ لقلة المخاطرة فيه بالمقارنة مع مشروع ب على الرقم من ان قيمة المتوقعة للتدفق النقدي من مشروع ب اكثر مما هو عليه في مشروع أ.

طرق تسديد القروض الزراعية طويلة الأجل:

توجد عدة طرق لتسديد القروض الزراعية ولكل طريقة من هذه الطرق مزاياها وعيوبها. فقد تلائم احداها مزارعاً وتساعده على تسديد قرضه بينما لا تلائم مزارعاً يمارس نشاطاً زراعياً اخراً. أو ان مصادر دخله المزرعي او غير المزرعي تختلف عن الآخر. ذلك لان مصدر وحجم وطبيعة الدخل تؤثر وبشكل مباشر على طريقة التسديد المفضلة. ومع ذلك فإن الرأي النهائي في افضلية أي طريقة من طرق التسديد التي سنوضحها بايجاز، ينبغي ان تكون من مسؤولية المقرض والمقترض لان الطرق المختلفة للتسديد تهدف جميعها إلى غاية واحدة وهي حفظ مصلحة الطرفين المتعاملين وزيادة الثقة بينهما. وفيما يلي اهم هذه الطرق[1]:

أولاً: طريقة دفع السلفة بأكملها في نهاية المدة المحددة:

ويتضمن المبلغ المدفوع أصل المبلغ والفوائد المترتبة عليه وحسب الاتفاق بين الجهة المقرضة والمقترض. أن هذه الطريقة غير شائعة ولا ينصح باتباعها. ولكن قد تحدث بين الطرفين في حالة اقامة المشاريع الزراعية الكبيرة التي لا تعطي ايراداً بعد مضي مدة طويلة نسبياً. ذلك الايراد الذي ينبغي ان يزيد على كامل القرض مع الفوائد المترتبة عليه او يساويها على الأقل. وفيما يلي مثالاً افتراضياً لتوضيح هذه الطريقة: اقترض احد المزارعين مبلغاً مقداره (١٠٠٠٠٠) دينار لتمويل احد المشاريع الزراعية ولمدة عشر سنوات واتفق مع المقترض بدفع كامل المبلغ في نهاية المدة المذكورة مع الفوائد المترتبة عليه. علماً بأن سعر الفائدة المتفق عليه ٤،٥%.

فيكون تسديد كامل المبلغ دفعة واحدة مع الفائدة= المبلغ+الفائدة المترتبة عليه ضمن المدة المذكورة وهو (١٤٥٠٠) دينار.

ثانياً/طريقة الدفعات المتغيرة:

ان هذه الطريقة تفضل في حالة المشاريع الاستثمارية الزراعية التي تتعرض للتقلبات الشديدة في الانتاج والاسعار وبالتالي في الدخل، وبموجب هذه الطريقة تتحدد قيمة دفعات السلف حسب كمية الانتاج ومستوى الدخل المتحصل عليه في المدة التي استخدم فيها القرض. وقد تتغير هذه

( ) William C. Murray finance Opcit pp. 117-124.

الدفعات وفقاً لتغير الانتاج او الاسعار الزراعية او صافي الدخل المزرعي. لذلك ينبغي مراعاة ما يلي[٢]:

أ- تزداد قيمة الدفع في الاوقات التي ترتفع فيها الاسعار الزراعية وتنخفض في الاوقات التي تهبط فيها تلك الاسعار.

ب- الاتفاق على دفع الاقساط بحيث تتمشى مع التغير في كمية الانتاج الزراعي وهنا لابد من اتفاق الطرفين على المستوى العادي لانتاج المحاصيل الزراعية على اختلاف انواعها. وعليه تزداد دفعات اصل المبلغ بزيادة الانتاج عن هذا المستوى وفي حالة انخفاض انتاج المحصول عن المستوى العادي، فإما ان يؤجل دفع القسط او ينخفض بمقدار معين بعد ان يتم الاتفاق عليه بين الطرفين الدائن والمدين وفي هذه الحالة تضاف مبالغ سعر الفائدة المؤجلة إلى أصل مبلغ السلفة، ولكن زيادة الانتاج قد تفضي إلى هبوط الاسعار. ولذلك يزداد الدخل المزرعي بدرجة تكفي لدفع الاقساط المتزايدة في السنوات التي يزداد فيها انتاج المحاصيل الزراعية.

ج- الاتفاق على تحديد قيمة الاقساط ومواعيد الدفع بحيث تتمشى مع التغير الذي يمكن ان يطرأ على صافي الدخل المزرعي في سنوات استخدام القرض. ويفضل اتباع هذه الطريقة حيث تتحدد مدفوعات الاقساط حسب قدرة المزارع على الدفع، ومن المؤكد ان تطبيق هذه الطريقة يتطلب توفر السجلات الدقيقة والتي يستدل بها على المركز المالي للمزارع واريحية المشروع الزراعي.

٣- طريقة الدفع الاختياري:

وهذه الطريقة تعطي الفرصة للمزارع في دفع أي جزء من القرض او مبلغ القرض بأكمله في أي وقت قبل انتهاء مدته. وميزة هذه الطريقة كونها تمكن المدين من توفير جزء من المدفوعات السنوية لأصل القرض والفائدة في السنوات التي يزداد فيها صافي الدخل المرزعي او عندما تتاح للمقترض (المزارع) فرصة تمويل القرض من مصدر آخر بشروط افضل خاصة عندما يكون سعر الفائدة آخذاً بالهبوط. وعلى الرغم من ان الدائن بموجب هذه الطريقة يتمكن من استرداد امواله بسرعة وتلافي احتمال ضياعها في السنوات اللاحقة إلا انه لا يقبل القروض او مجال الاستثمار ما لديه من رأس مال فضلاً عن فقده لجزء من مدفوعات الفائدة عند تسديد السلفة قبل فترة معينة، بالإضافة إلى أن الدائن قد يتحمل مصاريف ادارية تترتب على ذلك

(٢) يحسب مبلغ الفائدة بموجب الفائدة البسيطة وفق الصيغة التالية: مبلغ الفائدة= م×ن×ف انظر ص٧٦ من هذا الكتاب.

القرض، لذلك يفرض المقرضون عادة بعض التحديدات في عقود الاقراض مثل ان لا يتم دفع القرض طويل الاجل إلا بعد مضي مدة من الزمن كأن يكون ثلاث أو خمس سنوات. ويجرى الاتفاق في بعض الاحيان مع المدين على دفع تعويض عن هذه المصاريف.

٤- طريقة الدفع الجزئي:

بموجب هذه الطريقة يدفع المزارع او المدين اقساطاً سنوية متساوية من اصل المبلغ مضافاً إليها مدفوعات الفائدة السنوية المستحقة على القروض وفي نهاية مدة القرض يدفع الجزء المتبقي من القرض مع الفائدة. ولتوضيح ذلك نرجع إلى نفس مثالنا السباق ولكن شروط الدفع التي جرى الاتفاق عليها بين المزارع والجهات الاقراضية كانت تقضي بدع قسط سنوي ثبات. من الأصل قدره (١٥٠) دينار.

فبناء على هذه الشروط فإن المقترض يدفع في السنة الأولى ٤٥٠ دينار من الفائدة +١٥٠ دينار من أصل المبلغ اي ما يساوي (٦٠٠) دينار. وفي السنة الثانية يدفع (٤٤٣) ديناراً من الفائدة + (١٥٠) دينار من الأصل اي انه يدفع ما يساوي (٥٩٣) ديناراً وهكذا يدفع في السنة العاشرة (٣٨٩) دينار من الفائدة بالإضافة إلى مبلغ (٨٦٥٠) ديناراً من أصل المبلغ المستحق في نهاية المدة وعليه فإن خطة الدفع ستكون كما موضحة في الجدول رقم (٢١) التالي:

جدول رقم (٣١)

طريقة الدفع الجزئي (المدفوع بالدينار)

رقم القسط السنوي	الفائدة	من اصل المبلغ	المجموع	اصل القرض بالدينار
١	٤٥٠	١٥٠	٦٠٠	٩٨٥٠
٢	٤٤٣	١٥٠	٥٩٣	٩٧٠٠
٣	٤٣٦	١٥٠	٥٨٦	٩٥٥٠
٤	٤٣٠	١٥٠	٥٨٠	٩٤٠٠
٥	٤٢٣	١٥٠	٥٧٣	٩٢٥٠
٦	٤١٦	١٥٠	٥٦٦	٩١٠٠

٧	٤٠٩	١٥٠	٥٥٩	٨٩٥٠
٨	٤٠٣	١٥٠	٥٥٣	٨٨٠٠
٩	٣٩٦	١٥٠	٥٤٦	٨٦٥٠
١٠	٣٨٩		٩٠٣٩	٠٠٠٠
المجموع	٤١٩٥	١٠٠٠٠	١٤١٩٥	

من دراسة الجدول اعلاه رقم (٢١) يلاحظ ان الاقساط من اصل المبلغ جزئية ومتساوية من السنة الاولى وحتى نهاية المدة. حيث يتم دفع الجزء المتبقي من القرض. إلا ان القسط السنوي يقل سنة بعد أخرى وذلك لانخفاض مقدار الفائدة السنوية المترتبة على أصل القرض الذي هو الآخر يقل سنة بعد اخرى بسبب تسديد جزء منه سنوياً.

قد يفضل المدين هذه الطريقة للدفع على اساس انها تمكنه من دفع جزء من القرض والفائدة خلال فترة طويلة نسبياً. وينصح المزارع الناشئ باتباع هذه الطريقة ذلك لأن الفوائد الاجمالية المدفوعة في هذه الطريقة هي اقل من طريقة دفع كامل مبلغ القرض بمقدار ٣٠٥- ديناراً كما في مثالنا السابق. كما ان هذه الطريقة قد تناسب الدائن من ناحية اخرى لأنها تعطيه الثقة والاطمئنان على امواله وتعطيه ضماناً جزئياً ضد المخاطر التي قد تتعرض لها امواله خلال الفترة الطويلة نسبياً.

٥- طريقة استهلاك القرض: وتسمى طريقة اطفاء القرض:

وفقاً لخطة الدفع هذه يسدد القرض في سلسلة من الدفعات الجزئية. وتتضمن هذه الطريقة ترتيبات يتفق عليها، وبموجبها يسدد القرض على دفعات دورية لأصل المبلغ والفائدة بحيث يستنفذ القرض تماماً بتسديد الدفعة الأخيرة، ان هذه الطريقة يمكن ان تأخذ ثلاثة اشكال وفقاً لنوع الاقساط كما يلي:

أ- طريقة التسديد بأقساط متساوية:

يتم الاتفاق وفقاً لهذه الطريقة بان يدفع المدين (المزارع) اقساط متساوية كل قسط يتضمن جزء من الأصل والفائدة ويستنفذ القرض من خلال دفعات سنوية أو نصف سنوية او فصلية أو شهرية متساوية بحيث تزداد نسبة دفعه الاصل وتقل نسبة دفعة الفائدة في كل قسط عن سابق وهكذا. فإذا افترضنا بأنه كان لدينا قرض مقداره (١٠٠٠) دينار مثلاً بفائدة ٤% ويسدد على

اقساط نصف سنوية قيمة كل منها ٢٧ دينار ويستمر في دفع هذه الاقساط لفترة ٣٤،٥ سنة حيث يستنفذ القرض تماماً، فإن خطة الدفع ستكون كما موضحة في الجدول رقم (٢٢) التالي[٢٢]:

. ( ) Ibid p.119

الجدول رقم (٢٢)

طريقة الدفع باقساط متساوية

رقم القسط نصف سنوي	مقدار القسط بالدينار	الفائدة ٤% بالدينار	دفع اصل المبلغ بالدينار	الدين المستحق بالدينار
١	٢٧	٢٠	٧	٩٩٣-
٢	٢٧	١٩،٨٦	٧،١٤	٩٨٥،٨٦
٣	٢٧	١٩،٧٣	٧،٢٨	٩٨٧،٥٨
١٠	٢٧	١٨،٦٣	٨،٣٨	٩٢٣،٣٥
٣٠	٢٧	١٤،٥٧	١٢،٤٣	٧١٦،٠٢
٦٨	٢٧	٠،٦٢	٣٦،٣٨	٤،٥١
٦٩	٢٧	٠،٠٩	٤،٥١٠	

ب- طريقة التسديد باقساط تنازلية او متناقصة:

يتم الاتفاق وفقاً لهذه الطريقة بأن يدفع المدين اقساطاً تمازلية، يتضمن كل قسط جزء من مبلغ الاصل والفائدة ويستنفذ القرض من خلال دفعات دورية سنوية او نصف سنوية او فصلية او شهرية متناقضة. بحيث تكون دفعة الأصل ثابتة ودفعة الفائدة متناقضة والجدول رقم (٢٣) يوضح مثالاً افتراضياً لقرض قدره (١٠٠٠) دينار بفائدة ٤% ويسدد على اقساط نصف سنوية خلال (٣٣) سنة وفقاً للطريقة المذكورة[٢]:

. ( ) Ibid p. 120

م/ ١٠ التمويل والتسليف الزراعي.

جدول رقم (٢٣)

طريقة التسديد باقساط تنازلية

رقم القسط نصف السنوي	مقدار القسط بالدينار	دفعة الفائدة ٤% بالدينار	دفعة الأصل بالدينار	الدين المستحق بالدينار
١	٣٥	٢٠	١٥	٩٨٥
٢	٣٤،٨	١٩،٧	١٥	٩٧٠
٣	٣٤،٤	١٩،٤	١٥	٩٥٥
١٠	٣٢،٣	١٧،٣	١٥	٩٥٠
٣٠	٢٦،٣	١١،٣	١٥	٥٥٠
٦٥	١٥،٨	٠،٨	١٥	٠٢٥
٦٦	٢٥،٥٠	٠،٥	٢٥	

ينصح باتباع هذه الطريقة في تسديد القروض الخاصة بالابنية والمعدات الثابتة في المزرعة واستصلاح الاراضي. وهي مناسبة للمزارعين من ذوي الدخول الواطئة نسبياً. ان الفوائد المتراكمة تكون وفقاً لهذه الطريقة اقل من تلك التي يقتضي دفعها في طريقة دفع كامل القرض.

ج- طريقة التسديد باقساط تصاعدية:

حيث يدفع المزارع القرض على شكل اقساط تصاعدية اي تزداد قيمة كل قسط عن القسط الذي سبقه وهكذا إلى ان يستنفذ القرض كاملاً خلال الدفعات الدورية السنوية او نصف السنوية.

إن هذه الطريقة ملائمة لصغار المزارعين الذين يرغبون بإنشاء البساتين والمشاريع الزراعية والصناعية. والجدول رقم (٢٤) يوضح مثالاً افتراضياً لقرض مقداره (١٠٠٠) ديناراً وبفائدة ٤% ويسدد على اقساط نصف سنوية خلال (٣٥) سنة وفقاً للطريقة المذكورة.

جدول رقم (٢٤)

طريقة التسديد باقساط تصاعدية

رقم القسط نصف السنوي	مقدار القسط بالدينار	دفعة الفائدة ٤% بالدينار	دفعة الأصل بالدينار	الدين المستحق بالدينار
١	٢٠،٢٥	٢٠	٠،٢٥	٩٩٩،٧٥
٢	٢٠،٤٩	١٩،٩٩	٠،٥٠	٩٩٩،٢٥
٣	٢٠،٧٣	١٩،٩٨	٠،٧٥	٩٩٩،٥٠
٢٠	٢٤،١٣	١٩،١٣	٥-	٩٥١،٥
٥٨	٣١،٩٢	٧،٩٢	٢٤-	٣٧٢
٦٩	٣٦،٥٤	١،٥٤	٣٥	٤٢
٧٠	٤٢،٨٤	٠،٨٤	٤٢	

وهكذا يتبين ان هناك مجموعة من طرق التسديد للقروض الزراعية. حيث لاحظنا ان لكل طريقة اسلوب في اطفاء القرض. وان مسألة المفاضلة بين طريقة واخرى تعتمد على المقترض والظروف الاقتصادية المحيطة به ومدى وفرة او قلة مصادر الاقتراض وبالتالي طبيعة عقود الائتمان بين اطراف العلاقة.